السياسة العامة

المعايير والمقاييس والإجراءات التي يجب اتباعها لحماية الأطفال

1- الاطـــــار الـــــعـــــام

بناء على المواد 72 -192-81-من الدستور لسنة 2020 وبموجب قانون حماية الطفل لاسيما المواد 07-34-45 وقانون الصحة في المادة 94 وقانون العقوبات لاسيما في مواده 314 - 315 - 316 - 326 - 327 - 328 - 338 - 341 وقانون الأسرة في مواده 40 - 41 - 43 - 63 - 64 - 65 - 69 - 72 - 78 - 87 - 88 وبمقتضى الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل لاسيما المبادئ الأساسية والبروتوكولات الاختيارية

تضع الشبكة الجزائرية للدفاع عن حقوق الطفل وثيقة السياسة العامة المتضمنة المعايير والمقاييس والإجراءات التي يجب أن يتبعها كل الأعضاء والجمعيات والمتطوعين والمواطنين والخبراء والشركاء في حماية الأطفال بالخصوص ضد الاعتداءات والعنف الجنسي اتجاههم.

يجب أن نحمي الأطفال الذين هم في تواصل وأعضاء ناشطين في الشبكة الجزائرية للدفاع عن حقوق الطفل -ندى- واتخاذ كل الإجراءات الضرورية في حال تعرضهم لخطر إساءة أو سوء معاملة والاستغلال الجنسي, والإصابة أو ضرر آخر.

تقع هذه المسؤولية على جميع موظفي وأعضاء الشبكة ويعتبر مبدأ الحماية في سياسة حماية الطفل أساسي وعليه يتطلب أن :

- أن يتحمل المسؤولية الأعضاء المناسبون للعمل مع الأطفال وأن تطبق الاجراءات الصارمة والبيئة الحامية.
- أن يلتزم جميع الأعضاء بالشبكة بشكل مناسب لقضايا الاعتداءات على الأطفال والاستغلال الجنسي لهم.
- أن يتعامل جميع الأعضاء بالشبكة اتجاه الأطفال بشكل مناسب وعدم استغلال الثقة التي تترتب عن كل العلاقات والاتصالات التي تكون بين الأعضاء والأطفال.
- تّقام جميع الأنشطة والبرامج بما في ذلك أثناء الوضعيات الطارئة بوعي ويقظة لتجنب أي مخاطر أو اساءة ممكن أن يتعرض لها الأطفال والعمل على ازالتها بكل الوسائل والإمكانيات.
- تفعيل كل آليات الحماية الاجتماعية والقضائية والقانونية بما في ذلك التبليغ واليقظة والمرافقة والوضع خارج دائرة الخطر في حالة الاساءة أو الاعتداء أو الاستغلال.

إن هذا النهج والطريقة تجعل من الشبكة الجزائرية للدفاع عن حقوق الطف ل- ندى- مؤسسة حامية أو آمنة لحقوق الطفل.

2- المـــبـــادئ

- المسؤولية المدنية والجزائية تلزم جميع الأعضاء التقيد بمعايير ومقاييس التعامل مع الأطفال سواء في حياتهم الخاصة أوالمهنية وفق السياسة العامة للشبكة.
- الحوار والتشاور والاستماع للأطفال في كل القضايا المتصلة بحقوقهم وحمايتهم واتخاذ القرار.
- الشفافية والمساءلة. يعتبر هذا أمراً ضرورياً من أجل التأكد من معالجة الممارسات الضعيفة, والتصدي للسلوكيات المسيئة المحتملة وتشجيع أفضل الممارسات.
- مشاركة الأطفال وعدم التمييز بتمكين جميع الأطفال لفهم حقوقهم وترقيتها والدفاع عنها.
- المصلحة الفضلى للأطفال أولوية في كل الاجراءات والتدابير الواجب اتخاذها.
- السرية في كل التدابير والإجراءات بما في ذلك التقارير والتحقيقات وحفظ جميع المعلومات.
- الشراكة والتعاون مع كل الهيئات والأعضاء لتعزيز منظومة الحماية وتنفيذ السياسة العامة بالمعايير والمقاييس.